



التقرير السنوي عن نشاط الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل



المحتويات

4 مقدمة
9 المحور الأول: تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر مايو 2023
19 المحور الثاني: دعم نظام مكافحة التمويل غير المشروع وتنفيذ الإجراءات الموصى بها بتقرير
12 التقييم المتبادل
33 المحور الثالث: تدعيم الشفافية وتركيز السجل الاقتصادي الموحد
43 المحور الرابع: تطوير النظم المعلوماتية والاحصائيات
47 المقترحات والتوصيات

تلعب وزارة التجارة والصناعة دورا محوريا في نظام مكافحة التمويل غير المشروع وتحقيق متطلبات الشفافية في دولة قطر وذلك على اعتبار اضطلاعها بدور مزدوج على النحو التالي:

التقييم المتبادل لدولة قطر من قبل مجموعة العمل المالي التي انطلقت منذ سنة 2019، ولكنها شهدت في سنة 2023 تتويجا لذلك المسار من خلال صدور تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر في مايو 2023.

وبستعرض هذا التقرير في جزئه الأول مساهمة وزارة التجارة والصناعة في عملية التقييم المتبادل لدولة قطر بالإضافة الى التدابير والإجراءات التي تم تنفيذها خلال الفترة من شهر يونيو 2023 الى ديسمبر 2023 لتنفيذ الإجراءات الموصى بها من قبل مجموعة العمل المالي بتقرير التقييم المتبادل لدولة قطر وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج المباشرة 3 و 4 و 5 و 11.

أما الجزء الثاني من التقرير فقد تم تخصيصه لاستعراض أهم الإجراءات التي تم تحقيقها سنة 2023 لتنفيذ بنود خطة عمل الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تنفيذ مقتضيات الشفافية. وللتذكير وضعت وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطة عمل تعكس المبادرات الرئيسية التي يجب اتخاذها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة المعتمدة من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والجهات الأعضاء فيها.

من ناحية أولى، تعتبر الوزارة الجهة الرقابية على أكبر عدد من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الدولة (حوالي 750 جهة خاضعة) و ذلك من خلال الرقابة و الاشراف و المتابعة على التزام تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومدققي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من التزامهم بها، طبقا للمادة 39 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تعديل بعض أحكامه بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 والمادة 59 من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2019.

ومن ناحية ثانية، تعد الوزارة الجهة المختصة بتسجيل 90% من الأشخاص المعنوية التي يمكن انشاؤها في الدولة وهي الشركات التجارية بالإضافة الى أنها الجهة المساكة للسجل الاقتصادي الموحد وهو قاعدة بيانات وطنية يتم بها تجميع كافة المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من كل الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية المنشأة في الدولة. وقد كان أهم حدث مميز لعمل وزارة التجارة والصناعة خلال سنة 2023 هو مشاركتها في عملية

¹ تعكس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح لسنوات 2020-2025 الأهداف الاستراتيجية لدولة قطر لحماية نزاهة النظام المالي الوطني بما يضمن فعاليته وازدهاره، وتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية بالانساق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال مكافحة التمويل غير المشروع.



وتواصل الوزارة تنفيذ بنود خطة العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأهداف الرئيسية التالية:

- الحدّ من استخدام النقد، لا سيما في المعاملات المرتبطة بالسلع ذات القيمة المرتفعة.
- متابعة تطبيق كافة الجهات الخاضعة للأشرف والرقابة لالتزاماتها ومسؤولياتها بمكافحة التمويل غير المشروع والحدّ من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل وفقاً لنتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- وضع منهجية موحدة للجهات الرقابية لإنفاذ القانون وتوقيع الجزاءات، ونشر الإجراءات المتخذة.
- تعزيز الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر، مع التركيز على مقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات.
- وضع وتركيز سجل اقتصادي موحد آمن، يتضمن المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين الكافية والدقيقة والمحدّثة مع ضمان إمكانية الوصول السريع إلى تلك المعلومات من قبل الجهات المختصة.
- تطبيق الجزاءات والعقوبات المناسبة والرادعة على كل من يرخّص له أو يسجل في حال عدم الالتزام بتقديم المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي للجهات المختصة بالتسجيل أو الترخيص وأي تغييرات تطرأ عليها.
- التعاون والتنسيق لمساعدة الجهات المختصة على تطبيق الاجراءات المتعلقة بجمع المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي.
- عقد ورش عمل للأعمال والمهّن غير المالية المحددة لإحاطتها بنتائج تقييم مخاطر الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.
- متابعة الأعمال والمهّن غير المالية المحددة والتأكد من جمعها للمعلومات عن المستفيد الحقيقي والتحقق منها وفقاً للمتطلبات القانونية والرقابية.
- تعزيز قدرة الجهات المعنية على المساهمة بتوفير البيانات اللازمة لنظام (قناص)، والتأكد من جودة تلك البيانات واتساقها لدى كافة الجهات المعنية.
- تعزيز الجهود لإشراك القطاعين العام والخاص وزيادة وعي المجتمع بشكل عام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- عقد ورش عمل للجهات المختصة والقطاع الخاص بشأن التعديلات التي تم إدخالها على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين والأنظمة الجديدة الصادرة بهذا الشأن.
- زيادة عدد المتخصصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العاملين في القطاعين العام والخاص، وتوفير العدد اللازم من الموظفين بما يتناسب مع الاحتياجات ودرجة المخاطر.
- تطوير الكوادر القطرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وضع برامج تدريبية فعالة لتعزيز المهارات.
- التطبيق الكامل لنظام (قناص)، كمنصة لتوفير البيانات الإحصائية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إدخال الحلول التكنولوجية التي تساهم في تعزيز القدرة على تحليل البيانات ومكافحة التمويل غير المشروع.

ويندرج إعداد هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات البند 13 من المادة (23) من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (64) لسنة 2024 بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة التجارة والصناعة وتعيين اختصاصاتها. الذي أسند للقسم مهمة "إعداد تقرير سنوي عن نشاط الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، متضمناً المقترحات والتوصيات في هذا الشأن، يقع رفعه إلى وزير التجارة والصناعة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

كما يندرج أيضاً في إطار تنفيذ مقتضيات البند 10 من المادة (18) من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (64) لسنة 2024 بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة التجارة والصناعة وتعيين اختصاصاتها، وذلك بإنشاء قسم السجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية والذي أسند للقسم المذكور مهمة "إعداد التقارير والاحصاءات ذات العلاقة، بصفة دورية، ونشرها، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية".

لذلك تم تخصيص الجزء الأخير من التقرير لتقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة الوزارة على مواصلة تنفيذ بنود خطة العمل المتبقية بما من شأنه إرساء مقومات نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار التسليح و تحقيق الشفافية في دولة قطر.





المحور الأول
تقرير التقييم المتبادل
لدولة قطر مايو 2023



مجموعة العمل المالي

منسقة لمنع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. هذا وتعمل المجموعة على وقف تمويل أسلحة الدمار الشامل. تقوم مجموعة العمل المالي بمراقبة التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير اللازمة للمكافحة، وتقوم بمراجعة وسائل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير وتقنيات مكافحتها، وتشجع على اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هي منظمة حكومية دولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتمثل مهامها بوضع المعايير الدولية التي تهدف إلى منع الأنشطة غير المشروعة والأضرار التي قد تلحق بالمجتمع بصفها الهيئة المسؤولة عن صنع السياسات. وتعمل المجموعة على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات. وقد وضعت مجموعة العمل المالي سلسلة من التوصيات التي تعتبر بمثابة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تشكل الأساس لاستجابة عالمية

الجهات المشاركة

شملت عملية التقييم العديد من الجهات الحكومية التي شاركت في التقييم المتبادل ويمكن تلخيص ذلك في نوعين من الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون.

أولاً الجهات الرقابية ومثال عليها



هيئة تنظيم
مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

ثانياً (الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون) مثل:



النيابة العامة
Public Prosecution
دولة قطر • State of Qatar



وزارة الداخلية
Ministry of Interior
دولة قطر • State of Qatar



جهاز أمن الدولة
دولة قطر • State of Qatar



وغيرهم من الجهات الداعمة والمشاركة بعملية التقييم المتبادل.

نتائج التقييم المتبادل

تتم عملية التقييم من خلال تنفيذ التوصيات الأربعين التي تصدر عن مجموعة العمل المالي (فاتف) والتي تختص بالالتزام الفني وبالإضافة إلى ذلك النتائج المباشرة والتي تختص بتقييم الفعالية.

وشملت عملية التقييم المتبادل لدولة قطر المراحل التالية:

التاريخ	المتطلب	عناصر أساسية
ديسمبر 2020	تقرير الالتزام الفني	40 توصية / 250 معيار - الإطار المؤسسي والقانوني - الإجراءات
يونيو 2021	تقرير الفعالية	11 نتيجة مباشرة - 48 مسألة جوهرية - تقييم المخاطر وتطبيق RBA
يونيو 2022	الزيارة الميدانية (من 19 يونيو إلى 7 يوليو 2022)	أسبوعين / 8-10 خبراء دوليين - التأكد من فعالية عمل الجهات - التأكد من نقاط القوة والضعف
أغسطس -ديسمبر 2022	صياغة التقرير وتنقيحه	- تصحيح المعلومات - مناقشة المخرجات - تحديد المسائل الرئيسية (الخلافات)
12-13 ديسمبر 2022	المقابلة وجها لوجه مع فريق التقييم بباريس	- مناقشة مسودة التقرير- تحديد بعض المسائل الرئيسية التي بقيت- خلافية بين فريق التقييم والدولة للنقاش
فبراير 2023	مناقشة مخرجات تقرير التقييم واعتماده	- مناقشة المسائل الرئيسية بحضور 200 دولة - اعتماد التقرير وتحديد المرحلة المقبلة

وقد ساهمت وزارة التجارة والصناعة في كل مراحل التقييم المتبادل المذكورة بالجدول أعلاه من خلال المشاركة في إعداد تقرير الالتزام الفني و تقرير الفعالية و الإجابة على كل الملاحظات و الردود الواردة بشأنها من قبل فريق التقييم و التحديثات التي طرأت عليها نتيجة التأخير في تنفيذ الجدول الزمني لعملية التقييم تبعاً لانتشار جائحة كوفيد ، بالإضافة الى المشاركة في الزيارة الميدانية التي امتدت من 19 يونيو 2022 الى 7 يناير 2022 و اجتماع المقابلة وجها لوجه الذي انعقد بباريس بتاريخ 12 و 13 ديسمبر 2022 كالمساهمة في إعداد التقرير النهائي الذي سيتم توزيعه على الدول بتاريخ 9 يناير 2023 و استكمال باقي الإجراءات تمهيداً للاجتماع العام في فبراير 2023 الذي تم حضوره و المشاركة في كل الأعمال التمهيدية للإعداد الجيد له من قبل فريق متكامل عن وزارة التجارة و الصناعة.

وقد خلص التقييم إلى عدد من الاستنتاجات الأساسية ومنها:

• لدى دولة قطر فهم عام جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني. يتضمن التقييم الوطني للمخاطر لدولة قطر أهم الجرائم المدوّنة للمتحصلات وقنوات غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام منهجية تم تأسيسها لهذا الغرض. ولا يزال فهم بعض التهديدات قيد التطور، حيث من الضروري أن تقوم الدولة بتعميق فهم الأنواع الأكثر تعقيداً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. أظهرت المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح إدراكاً قوياً للنتائج الرئيسية للتقييم الوطني للمخاطر. تعالج سياسات وأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية لدولة قطر إلى حد كبير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية المحددة في تقرير التقييم الوطني للمخاطر. كما أن الدولة قد نفذت مجموعة واسعة من الإصلاحات على صعيد إطارها القانوني وإنفاذ القانون ومنهجها الرقابي.

• تقوم دولة قطر على نحو فعال بمصادرة مبالغ كبيرة، تشمل المتحصلات الإجرامية ووسائط ارتكاب الجريمة والممتلكات المعادلة ذات القيمة المعادلة. لدى دولة قطر استراتيجية وطنية لمصادرة جميع متحصلات الجريمة ويتم تحديد الأصول واستردادها بالنسبة للجرائم مرتفعة المخاطر. قامت دولة قطر بإرسال بعض الطلبات لتحديد وحجز المتحصلات التي تم نقلها الى الخارج، إلا أنها لم تقم بعد باستعادة أو استرداد مثل تلك المتحصلات. وقد طبقت الدولة نظام إقرار جديد عند الحدود للعملاء والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأدوات القابلة للتداول لحاملها.



• أثبتت دولة قطر أن لديها إطاراً جيداً لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بمنع تمويل الإرهاب والقدرة على حرمان الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من الأصول والوسائط من خلال مختلف العمليات الجنائية والإدارية التي تقوم بها، ويتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية أن ينفذوا فوراً قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة وذلك في غضون 24 ساعة. قامت دولة قطر أيضاً بتجميد حجم كبير من الأصول والأموال الأخرى وفقاً لبرنامجها الخاص بالعقوبات المالية ذات الصلة بمنع تمويل الإرهاب.

• يتيح إطار دولة قطر التطبيق الفعال للعقوبات المالية المستهدفة دون تأخير بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمنع تمويل انتشار التسليح. وفور صدور قرارات الإدراج عن مجلس الأمن يتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تجميد أموال الشخص أو الكيان المدرج دون تأخير. غير أن دولة قطر لم تقم بتجميد أي أموال أو أصول في الدولة ولم تقترح أي إدراج للأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمنع تمويل انتشار التسليح. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد دليل على اتخاذ إجراءات تنفيذية مرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بمنع تمويل انتشار التسليح. كما أنه ليس لدولة قطر أي روابط ملحوظة مع كوريا الشمالية، لكنها تحتفظ بعلاقة تجارية مع إيران تزيد من تعرض دولة قطر إلى مخاطر تمويل انتشار التسليح، لا سيما مع وجود أوجه قصور في الوصول إلى معلومات دقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي والوعي المتفاوت للأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتزاماتها المتعلقة بمنع تمويل انتشار التسليح، مما قد يعيق قدرة السلطات على تحديد الأموال المتعلقة بالأشخاص المدرجين.

الالتزام الفني

تقييم الامتثال الفني هو تحليل لمدى التزام الدولة بالمتطلبات المحددة في توصيات مجموعة العمل المالي، لا سيما فيما يتعلق بإطار العمل القانوني والمؤسسي ذي الصلة، إضافةً إلى صلاحيات السلطات المختصة وإجراءاتها.

ويشمل التقييم الفني التأكد من الالتزام بالتوصيات الـ 40 التي تصدر عن مجموعة العمل المالي وقد كانت دولة قطر ملتزمة بأغلب هذه التوصيات إما كلياً أو إلى حدٍ كبير.

وبالنسبة للتوصيات التي تهتم مجال تدخل الوزارة بشكل مباشر، تم الحصول على أعلى درجة في التوصيتين 22 و 23 الخاصتين بالأعمال و المهن غير المالية المحددة (العناية الواجبة تجاه العملاء وتدابير أخرى)، حيث كان الترجيح والاستنتاج النهائي أنه قد تبين أن جميع المعايير الخاصة بهذه التوصيتين كانت محققة.

وبالنسبة إلى التوصيتين المتعلقين بالشفافية، وهما التوصية 24 (الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتبارية) والتوصية 25 (الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية)، خلص الاستنتاج النهائي إلى أنه تلتزم دولة قطر بمعظم المعايير في هذه التوصيتين وأن الالتزامات المحمولة عليها محققة إلى حد كبير.

درجات التزام التقييم الفني كما هو موضح في الجدول أدناه:

التوصية ١٠	التوصية ٩	التوصية ٨	التوصية ٧	التوصية ٦	التوصية ٥	التوصية ٤	التوصية ٣	التوصية ٢	التوصية ١
ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة إلى حد كبير
التوصية ٢٠	التوصية ١٩	التوصية ١٨	التوصية ١٧	التوصية ١٦	التوصية ١٥	التوصية ١٤	التوصية ١٣	التوصية ١٢	التوصية ١١
ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة
التوصية ٣٠	التوصية ٢٩	التوصية ٢٨	التوصية ٢٧	التوصية ٢٦	التوصية ٢٥	التوصية ٢٤	التوصية ٢٣	التوصية ٢٢	التوصية ٢١
ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة إلى حد كبير	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة
التوصية ٤٠	التوصية ٣٩	التوصية ٣٨	التوصية ٣٧	التوصية ٣٦	التوصية ٣٥	التوصية ٣٤	التوصية ٣٣	التوصية ٣٢	التوصية ٣١
ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة	ملتزمة

تقييم الفعالية

يتم من خلال تقييم الفعالية تقييم مدى نجاح نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تحقيق النتائج المرجوة وفق ما تحدده مجموعة العمل المالي. وقد ساهمت وزارة التجارة والصناعة بصفة أساسية في اعداد النتائج المباشرة 3 و4 و5. كما كان لها دور ثانوي في بعض النتائج المباشرة الأخرى ومنها النتائج المباشرة 1 و2 و10 و11.

وقد حصلت دولة قطر على مستوى أساسي في أربع نتائج مباشرة وستة في المستوى المتوسط ونتيجة واحدة في المستوى المتدني.

وفيما يتعلق بالنتائج الأساسية الخاصة بوزارة التجارة والصناعة فقد تم الحصول على النتائج التالية:

بخصوص النتيجة المباشرة رقم 3 المتعلقة بالإشراف / الرقابة، حصلت دولة قطر على مستوى أساسي وقد خلصت إلى عدة استنتاجات رئيسية منها:

- تطبّق السلطات القطرية ضوابط فعالة لمنع المجرمين وشركائهم من استغلال المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. وتشمل متطلبات منح التراخيص والتسجيل عمليات اختبار الكفاءة والملاءمة والتحقق من الخلفية الجنائية. يطبّق مصرف قطر المركزي نظاما سليما وله موارد كافية للكشف عن المؤسسات المالية غير المرخصة (على سبيل المثال محال الصرافة)، وقام بإحالة بعض الحالات إلى جهات إنفاذ القانون لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت الجهود التي تبذلها دولة قطر كافية للكشف عن الأنشطة المالية المحتملة غير المرخصة من خلال جمع الأموال من قبل الأفراد والقنوات الأقل تطورا المستخدمة لتحويل الأموال. تحظر دولة قطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية من العمل في الدولة، وقد قامت الجهات الرقابية بالتوعية والتواصل مع المؤسسات المالية لإبلاغها بهذا الحظر وتحديد مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المشروعين.

- إن الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة من قبل وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل في طور التحسن تدريجيا، وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتصنيف مخاطر قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة لرقابتها، وباشرت الوزارة بالتنفيذ على بعض القطاعات في منتصف 2020م، غير أن جائحة كوفيد-19 أثرت على التطبيق الكامل للخطط الرقابية القائمة على المخاطر وذلك بسبب تأثير قيود الجائحة المفروضة على قدرة الجهات في أداء مسؤولياتها.

- توفر الجهات الرقابية بشكل مستمر الإرشادات والمعلومات الأخرى حول الالتزامات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم ملاحظة التأثير الفعلي والملموس في فهم هذه الالتزامات، لا سيما بالنسبة للمؤسسات المالية. وعلى الرغم من أن الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل جديرة بالثناء، إلا أنها تحتاج إلى التحسين.

بخصوص النتيجة المباشرة رقم 4 المتعلقة بالتدابير الوقائية فقد حصلت دولة قطر على مستوى متوسط وقد خلصت إلى عدة استنتاجات رئيسية منها:

- بشكل عام، تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة كبيرة الحجم و/أو متعددة الجنسيات بفهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين أن المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة الأصغر حجماً، لا سيما تلك الموجودة في الدولة، بصد تطویر فهمها لتلك المخاطر ولالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بفهم أقل تطوراً ودقة لمخاطر تمويل الإرهاب المختلفة عن مخاطر غسل الأموال.

- تطبّق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة في دولة قطر بشكل عام تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات على نحو جيد، مع مراقبة مستمرة كافية. ومع ذلك، ليس لديها إجراءات كافية لتحديد هوية المستفيد الحقيقي الذي يسيطر على عملائها فعلياً، عند الاقتضاء. كما أن المؤسسات المالية (باستثناء البنوك ومحال الصرافة) والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تعتمد على تصريح العميل عن هوية المستفيد الحقيقي.

- لدى المؤسسات المالية بشكل عام ضوابط داخلية مناسبة وبرامج على مستوى المجموعة. تتمتع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في مركز قطر للمال بخبرة أكبر في تنفيذ الضوابط الداخلية، في حين أن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في الدولة لديها بشكل عام ضوابط داخلية أقل تطوراً، وفي بعض الحالات، ليس لديها بعد أي ضوابط داخلية.

بخصوص النتيجة المباشرة رقم 5 المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية فقد حصلت دولة قطر مستوى متوسط وقد خلصت إلى عدة استنتاجات رئيسية منها:

- إن المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركات، والشراكات، والصناديق الاستثمارية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية هي متاحة للجمهور. ولدى دولة قطر أربعة سجلات تجارية للأشخاص الاعتبارية تحتفظ بها السلطات التالية: وزارة التجارة والصناعة، هيئة مركز قطر للمال، هيئة المناطق الحرة - قطر، ووحدة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وسبعة سجلات للأشخاص المعنوية من المنظمات غير الهادفة للربح التي تحتفظ بها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، ووزارة العدل، ووزارة الثقافة، ووزارة الرياضة والشباب، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وهيئة مركز قطر للمال، إضافة إلى سجل آخر للترتيبات القانونية ذات الأغراض الخيرية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخر للصناديق الاستثمارية تحتفظ به هيئة مركز قطر للمال.

- أصدرت دولة قطر مؤخراً تشريعات جديدة وإجراءات لتحسين إتاحة المعلومات الأساسية والمعلومات عن المستفيد الحقيقي. كما شرعت دولة قطر مؤخراً في تفعيل السجل الاقتصادي الموحد والذي يعتبر سجلاً مركزياً يضم المعلومات الأساسية والمعلومات حول المستفيد الحقيقي، بخصوص جميع الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. ولم يتم تزويد السجل الاقتصادي الموحد بعد، بمعلومات عن

المستفيد الحقيقي من سجلات معيّنة، ولكن هناك تقدّم إيجابيٍّ ومستمرّ من شأنه أن يسمح بإنهاء مرحلة جمع المعلومات في فترة قصيرة.

• أثبتت دولة قطر بأنها تتمتع بفهم كافٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تمثلها الأشخاص الاعتبارية في الدولة وفي مركز قطر للمال. وقامت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتقييم مخاطر إساءة استغلال الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية في كل من التقييم الوطني للمخاطر، والتقييم القطاعي للمخاطر المذكورة الذي أجرته في شهر ديسمبر 2020.

درجات تقييم الفعالية

النتيجة المباشرة										
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
أمامي	متوسط	أمامي	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	أمامي	متدني	أمامي	متوسط





المحور الثاني: دعم نظام
مكافحة التمويل غير المشروع
وتنفيذ الإجراءات الموصى بها
بتقرير التقييم المتبادل.

واصلت الوزارة جهودها في دعم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح تنفيذًا لبنود خطة عملها والإجراءات الموصى بها بتقرير التقييم المتبادل وخاصة بالنتائج المباشرة 3 و4 و11 من خلال ما يلي:

إصدار التعليمات والتعاميم والأدلة الإرشادية

ترتبط فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوجود تشريعات وقواعد تواكب المعايير الدولية في هذا المجال، وخاصة توصيات مجموعة العمل المالي. لذلك كان لهذا الجانب أولوية مطلقة في عمل الوزارة منذ سنة 2019 وخاصة بصدر القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تعديل بعض أحكامه بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 ولائحته التنفيذية والقانون رقم (27) لسنة 2019 بشأن مكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال سنة 2023 تعاميم وأدلة إرشادية لتدعيم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح تتمثل فيما يلي:

التعميمات والقواعد والإرشادات

- في سبيل توضيح التزامات الجهات الخاضعة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالقانون رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية وقواعد الالتزامات؛ فقد أصدر قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام 2023 التعميم التالية:
- التعميم رقم (1) لسنة 2023 إلى تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بشأن الحصول على هوية العميل وأية بيانات مطلوبة أخرى.
- التعميم رقم (2) لسنة 2023 بشأن تحديد الالتزامات المحمولة على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بعنوان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وحظر استخدام النقد في المعاملات.
- التعميم رقم (3) لسنة 2023 بشأن قائمة الدول ذات الإجراءات الضعيفة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأدلة الإرشادية:

أصدر قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة 2023 لفائدة الجهات الخاضعة الأدلة الإرشادية التالية:

- دليل امتثال الشركات التجارية لمتطلبات تحقيق غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2023.
- الدليل الإرشادي حول مكافحة تمويل انتشار التسليح لمدقي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات لسنة 2023.
- إرشادات الحصول على هوية العميل وأية بيانات مطلوبة أخرى.



دليل امتثال الشركات التجارية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2023



Guidance to Combating the Financing of Proliferation of Weapons

of Mass Destruction for Auditors, Dealers in Precious Metals or Stones and Trust and Company Service Providers

October 2023



الدليل الإرشادي حول مكافحة تمويل انتشار التسلح

لمدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصافي الإستثمارية و الشركات

أكتوبر 2023



Instructions for Obtaining the Customer's Identity and Any Other Required Information

Dear Customer,

In alignment with Circular No. (1) of 2023 regarding the guidelines for identifying and verifying customer identity and any other required information, the Ministry of Commerce and Industry urges all customers engaging in the purchase, sale, or rental of precious metals, precious stones, jewelry, or watches to present and provide documents solidifying their identity and any additional information as required by the precious metals or stones dealers. This procedure falls within the framework of the concerned dealers' compliance with legal requirements on the implementation of targeted financial sanctions, which mandates the examination of customers' and beneficial owners' identities and ensuring that they are not designated in the sanctions list. This examination is applicable to all transactions, irrespective of their value (whether less or more than fifty thousand Qatari Riyals or its equivalent in other currencies) or type (cash or non-cash).

Stores selling precious metals or precious stones are prohibited from conducting any sale, purchase, or rental of precious metals, stones, or watches without obtaining the necessary information regarding the customer's identity and the required validating documents.



إرشادات الحصول على هوية العميل وأية بيانات مطلوبة أخرى.

عزيزي العميل،

وفقاً للتصميم رقم (1) لسنة 2023 بشأن إرشادات الحصول على هوية العميل وأية بيانات مطلوبة أخرى، تهيب وزارة التجارة والصناعة من كل عميل يقوم بشراء أو بيع أو تأجير أي نوع من أنواع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة و المجوهرات أو الساعات بضرورة تقديم وثائق تثبت هويته وأية بيانات أخرى يطلبها منه تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في إطار تنفيذ متطلبات العقوبات المالية المستهدفة التي تفتضي فحص هوية العملاء و المستفيدين المعرفين منهم و التحقق من عدم ادراجهم على قائمة العقوبات، وذلك مهما كانت قيمة المعاملة (أقل أو أكثر من خمسين ألف ريال قطري أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية) ونوعيتها (نقدية أو غير نقدية).

يحظر على محلات بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة تمام أية عملية بيع أو شراء أو تأجير للمعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أو الساعات دون الحصول على المعلومات المطلوبة عن هوية العميل والوثائق المثبتة لذلك.



التدريب

إن مدى فعالية الإجراءات المطبقة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في إطار التصدي لعمليات لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنعكس من خلال درجة الوعي والفهم من قبل الجهات الخاضعة، والعاملين بها بمدى خطورة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومستوى المعرفة لديهم حول التزاماتهم ومسؤولياتهم بما يقتضيه القانون.

بالإضافة إلى أن التدريب هو عنصر أساسي للتوعية بضرورة الانخراط في تعليمات وقوانين منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع إيضاح مخاطر هذه الجريمة التي تهدد سلامة اقتصاديات الدول، ونزاهة نظامها المالي.

وإيماناً من الوزارة بضرورة وأهمية عنصر التدريب، تم وضع خطة تدريبية للعام 2023 لفائدة الجهات الخاضعة من جهة أولى ولل موظفين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة ثانية، وتم التنسيق لتنفيذها مع عدد من الجهات الوطنية ومنها:

• اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

• مصرف قطر المركزي

• وحدة المعلومات المالية

• هيئة تنظيم مركز قطر للمال

و غيرها من الجهات الوطنية التي ساهمت في تعزيز وزيادة التركيز و الفهم بشكل أعمق للمسائل و الموضوعات التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار التسليح .
و تنفيذاً لبنود الخطة التدريبية المذكورة ، تم انجاز الدورات التدريبية التالية :
الدورات التي تم انجازها لفائدة موظفي وزارة التجارة و الصناعة لسنة 2023 :

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
تطبيق النهج الرقابي القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	08/05/2023	مصرف قطر المركزي
دعم وتعزيز الوعي بتطبيق نظام الإبلاغ الخاص بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة	20/06/2023	وحدة المعلومات المالية
الورشة الثانية للتطبيقات بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	10 إلى 2023/09/12	وحدة المعلومات المالية
الجريمة المالية القائمة على التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	04/10/2023	وحدة المعلومات المالية / مجموعة بورصة لندن
السجل الاقتصادي الموحد	17 إلى 2023/09/18	أكاديمية قطر للمال والأعمال
الدورة التدريبية حول الرقابة والتعرف على المستفيد الحقيقي	26/11/2023	خبير اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ورشة تعريفية خاصة بمنصة التفتيش والرقابة	10/12/2023 11/12/2023	وزارة التجارة والصناعة

الدورات التي تم إنجازها لفائدة الجهات الخاضعة لسنة 2023:

تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
مسؤوليات والتزامات قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف ورقابة وزارة التجارة والصناعة بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	07/02/2023	وزارة التجارة والصناعة
منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص الأول لسنة 2023	07/06/2023	وحدة المعلومات المالية / وزارة التجارة والصناعة
دعم وتعزيز الوعي بتطبيق نظام الإبلاغ الخاص بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة	20/06/2023	وحدة المعلومات المالية
الورشة الثانية للتطبيقات بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	10 إلى 2023/09/12	وحدة المعلومات المالية
الدورة التدريبية حول التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار تنفيذ تدابير العناية الواجبة	5 إلى 2023/11/6	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل بشأن الجزاءات المالية المستهدفة	15/11/2023	وزارة التجارة والصناعة / اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة	11/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال
فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في قطاع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة	12/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
مسؤوليات والتزامات قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف ورقابة وزارة التجارة والصناعة بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	07/02/2023	وزارة التجارة والصناعة
منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص الأول لسنة 2023	07/06/2023	وحدة المعلومات المالية / وزارة التجارة والصناعة
دعم وتعزيز الوعي بتطبيق نظام الإبلاغ الخاص بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة	20/06/2023	وحدة المعلومات المالية
الورشة الثانية للتطبيقات بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	10 إلى 2023/09/12	وحدة المعلومات المالية
الدورة التدريبية حول التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار تنفيذ تدابير العناية الواجبة	29 إلى 2023/09/30	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل بشأن الجزاءات المالية المستهدفة	15/11/2023	وزارة التجارة والصناعة / اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر لمدقي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات	13/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال
فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في قطاع مدقي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات	14/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
مسؤوليات والتزامات قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المجددة الخاضعة لإشراف ورقابة وزارة التجارة والصناعة بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	07/02/2023	وزارة التجارة والصناعة
منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص الأول لسنة 2023	07/06/2023	وحدة المعلومات المالية / وزارة التجارة والصناعة
دعم وتعزيز الوعي بتطبيق نظام الإبلاغ الخاص بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة	20/06/2023	وحدة المعلومات المالية
الدورة التدريبية حول التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار تنفيذ تدابير العناية الواجبة	29 إلى 2023/09/30	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل بشأن الجزاءات المالية المستهدفة	15/11/2023	وزارة التجارة والصناعة / اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر لمدقي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات	13/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال
فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في قطاع مدقي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات	14/12/2023	أكاديمية قطر للمال والأعمال

الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر

تحديث إطار الإشراف والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار التسلح و تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لسنة 2023:

تم خلال سنة 2023 تحديث إطار الإشراف والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة والذي ضبط المبادئ والإجراءات والأساليب المعتمدة من قبل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ممارسة مهامه الرقابية على الجهات الخاضعة. وتمت المصادقة على التحديث المذكور بموجب قرار وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الصادر في 23 ديسمبر 2023.

ويندرج تحديث إطار الإشراف والرقابة لسنة 2023 في إطار تنفيذ الإجراءات الموصى بها من قبل مجموعة العمل المالي بالنتيجة المباشرة 3 من تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر مايو 2023 وذلك على النحو التالي:

أولاً مراجعة الجدول الزمني للزيارات الميدانية

- تضمن إطار الإشراف والرقابة لسنة 2020 جدولاً زمنياً للرقابة الميدانية يقتضي أن يتم من خلاله زيارة الجهات المصنفة عالية المخاطر والجهات المصنفة متوسطة إلى مرتفعة كل ستة أشهر وهو ما يتجاوز إمكانيات قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب البشرية والمادية.
- لذلك تضمن إطار الإشراف والرقابة لسنة 2023 مراجعة لدورية التفتيش الميداني بما يتماشى مع إمكانية القسم على النحو التالي:

التكرار	تصنيف المخاطر
كل سنة (12 شهراً)	مرتفعة
كل 18 شهراً	متوسطة إلى مرتفعة
كل 24 شهراً	متوسطة
كل 30 شهراً	متوسطة إلى منخفضة
كل 36 شهراً أو اخضاعها فقط للرقابة المكتبية	منخفضة

ثانياً اعتماد منهجية علمية جديدة لتصنيف المخاطر المؤسساتية

تم بالتنسيق مع مصرف قطر المركزي واحد المكاتب الاستشارية وضع منهجية جديدة لتصنيف المخاطر المؤسساتية وقد تم ادراج هذه المنهجية ضمن برنامج الفحص الالي الخاص بالوزارة لفحص الأسماء ساس SAS. وقد تم عكس المنهجية الجديدة التي اعتمدها الوزارة سواء في التقييم القطاعي للمخاطر (بموجب التقييم القطاعي الثاني الذي أجرته الوزارة سنة 2022) أو في التقييم المؤسساتي للمخاطر، في إطار الاشراف والرقابة الجديد بالعنوان الرابع «إطار ومنهجية تقييم المخاطر» الذي يضم فرعين: فرع أول مخصص لتقييم المخاطر القطاعية (Sectorial Risk Assessment) وفرع ثان مخصص لتقييم مخاطر الجهة الخاضعة (Institutional Risk Assessment).

ثالثاً نشر الجزاءات المالية والإدارية

جاء بالإجراء الموصى به ب «ينبغي على وزارة التجارة والصناعة تطبيق سياسات تنفيذية متناسبة وراذعة، بما في ذلك زيادة العقوبات المعمول بها المفروضة على عدم الالتزام وتزويد الجهات الرقابية بالقدرة على تنفيذ العقوبات المالية في الحالات مرتفعة المخاطر وعدم الالتزام المتكرر. ينبغي على وزارة التجارة والصناعة الإعلان عن العقوبات لعموم الجمهور لزيادة تأثيرها الرادع»

وفي هذا الصدد تم تحديث إطار الإشراف والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاص بوزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصيص بالعنوان السادس تطبيق الإجراءات التصحيحية والجزاءات المالية والإدارية على نشر الجزاءات الإدارية والمالية على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة.

كما حدد الإطار المحدث لسنة 2023 أدوات الإشراف والرقابة المتاحة لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللتأكد من التزام الجهات الخاضعة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار التسلح و تنفيذ الجزاءات المالية المستهدفة والمتمثلة أساسا في الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية ونص على الإجراءات الواجب اتباعها من قبل موظفي القسم في ممارسة أعمال الرقابة وعند تطبيق الاجراءات التصحيحية والجزاءات المالية والادارية.

كما يضم إطار الإشراف والرقابة مستندات توضيحية مفصلة لإجراءات الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية وتطبيق الاجراءات التصحيحية والجزاءات المالية والادارية واجراءات فحص أسماء الكيانات التي تسجل بوزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى دليل توضيحي لموظفي القسم حول كيفية تطبيق الادوات الواردة بإطار الإشراف والرقابة.

واعتمادا على ما ورد بإطار الإشراف والرقابة المشار اليه أعلاه، قام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإجراء تصنيف مؤسساتي جديد لمخاطر الجهات الخاضعة لرقابته ومن ثمة وضع خطة الاشراف والرقابة القائمة على المخاطر لسنة 2023 والتي تم تنفيذها بالكامل في حدود شهر ديسمبر من نفس السنة.

• تنفيذ الخطة السنوية للرقابة والتفتيش:

تم خلال سنة 2023 تنفيذ الخطة السنوية للرقابة والتفتيش على النحو التالي:

الرقابة المكتبية:

تولى فريق عمل الرقابة المكتبية بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دراسة التقارير والإقرارات السنوية الواردة من الجهات الخاضعة خلال سنة 2023 وذلك حسب الآجال المحددة وفقا لإطار الاشراف والرقابة المحدث لسنة 2023 على النحو التالي:

التاريخ	نوع التقرير
31 يناير من بداية كل سنة	استبيان التقييم الذاتي
15 ديسمبر من نهاية كل سنة	برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
30 مارس من كل سنة	تقرير تقييم مخاطر الأعمال
خلال أربعة أشهر من انتهاء كل سنة مالية أو ضربية للجهة الخاضعة (أي شهر أبريل من كل سنة)	التقرير السنوي لمسؤول الالتزام
31 يوليو 2021 وبعده سنتين بعد هذا التاريخ	تقرير المراجعة المستقلة

وقد تم الاطلاع على التقارير ومراجعتها للتأكد مكتبيا من التزام الجهات الخاضعة بالتعليمات والضوابط وذلك لتقييم مدى سلامة نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لدى الجهات الخاضعة وتحديد درجة المخاطر والوقوف على أوجه القصور ونقاط الضعف لوضع برنامج التفتيش الميداني حسب درجة مخاطر كل قطاع.

وبعد الاطلاع ومراجعة نتائج عمليات التفتيش المكتبي، تم رفع درجة المخاطر لعدد من الجهات الخاضعة وتصنيفهم ضمن الجهات عالية المخاطر، وتقديم مذكرة الى رئيس القسم للتوصية بفرض الجزاءات المالية على تلك الجهات وذلك لمخالفتها لالتزاماتها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في القانون ولائحته التنفيذية وقواعد الالتزامات، وفي ضوء ذلك تم توجيه عدد 2 من الجزاءات المالية بهذا الشأن.

الرقابة الميدانية:

تولى فريق الرقابة الميدانية خلال سنة 2023، اجراء 143 زيارة ميدانية موزعة كالآتي:

- 119 زيارة ميدانية لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.
- 18 زيارات ميدانية لمدققي الحسابات.
- 6 زيارات ميدانية لمقدمي الخدمات.

وقد تم خلال سنة 2023 فرض 88 خطة تصحيحية للجهات التي تم زيارتها لأول مرة و تطبيق عدد (556) جزاء إداري و عدد (20) جزاء مالي وذلك من أجل مخالفة الالتزامات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما هو موضح في الجدول أدناه.

وقد قامت الوزارة فيما يخص الجهات التي لم تلتزم بتنفيذ بنود الخطة التصحيحية باعتماد مبدأ التدرج في تطبيق الجزاءات لعدم الالتزام، وذلك بتوجيه إنذارات كتابية في مرحلة أولى ومنح الجهة الخاضعة أجل لتدارك الاخلالات المنسوبة لها، ومن ثم المرور الى تطبيق الجزاءات المالية. وقد تم خلال سنة 2023 توجيه 3 جزاءات مالية وذلك لعدم الالتزام بتنفيذ الخطة التصحيحية في الآجال المحددة لها، بمبالغ قيمتها 50 ألف ريال قطري.

وقد تم الاعتراض على تلك الجزاءات المالية من قبل الجهات المعنية بها لدى وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة طبقا لما يقتضيه إطار الاشراف والرقابة وتم رفض تلك الاعتراضات المقدمة من قبل الجهات الخاضعة المخالفة.

كما عمل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات على اضافة خاصية دفع الجزاءات المالية من خلال نظام خدمة البيانات الشاملة، وذلك لتمكين الجهة المخالفة من دفع الغرامة أونلاين (Online) والحصول على وصل دفع الغرامة.

الزيارات الميدانية في 2023

القطاع	عدد الزيارات الميدانية	جزاء اداري	جزاء مالي	تقرير اشتباه	تم الشطب بعد الزيارة الميدانية	المشطوبة
تجار المعادن الثمينة او الأحجار الكريمة	119	1	3	1	7	8
مدققي الحسابات	18	0	0	0	0	0
مقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات	6	0	0	1	6	13
الإجمالي	143	1	3	2	13	21

وفي إطار حرص الوزارة على تنفيذ الجهات الخاضعة لالتزاماتها الأساسية بعنوان متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم توجيه عدة إنذارات كتابية للجهات الخاضعة لعدم تعيين مسؤول التزام أو لعدم التسجيل ببرنامج الإشعار الإلكتروني طبقا لمقتضيات التعميم رقم 3 لسنة 2022، وفيما يلي جدول يوضح عدد الإنذارات التي تم توجيهها مع نسبة الالتزام من قبل الجهات الخاضعة إثر توجيه الإنذارات:

م	القطاع	عدد الإنذارات لعدم تعيين مسؤول التزام	نسبة الالتزام	عدد الإنذارات لعدم التسجيل ببرنامج الإشعار الإلكتروني	نسبة الالتزام
1	تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة	100	97 %	119	90 %
2	مدققي الحسابات القانونيين	3	97.50 %	0	98 %
3	مقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات	293	86%	293	82%
المجموع		396		412w	

وفيما يتعلق بالجزاءات المالية الخاصة بالرقابة المكتبية فقد كانت كالتالي:

القطاع	عدد الجزاءات المالية
تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة	16
مدققي الحسابات	0
مقدمي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات	3
الإجمالي	19

وبالنسبة إلى الجهات التي تم تغريمها بجزاء مالي، فإن وزارة التجارة والصناعة اعتمدت على مبدأ التدرج فقد تم مخاطبة هذه الجهات بالبريد الإلكتروني للقسمة وفي حال عدم الرد تم ارسال جزاءات إدارية أو مالية، وقد كانت المبالغ التي تم فرضها كجزاء مالي تتراوح ما بين 10 آلاف إلى 50 ألف، وقد تم دفع بعض هذه الجزاءات. وبالنسبة للجهات التي لم تقم بالدفع وتم رفض طلب التظلم الخاص بها أو انتهت المدة الزمنية للتظلم دون أن تقوم بأي إجراء حيال ذلك فقد تم تحويلها إلى الجهات وذلك لتحصيل تلك المبالغ.



المحور الثالث: تدعيم الشفافية وتركيز السجل الاقتصادي الموحد



حرصت وزارة التجارة والصناعة على تعزيز الشفافية من خلال إنشاء السجل الاقتصادي الموحد، الذي من خلاله سيتم تمكين جهات إنفاذ القانون والسلط المختصة و المؤسسات المالية و الأعمال و المهن غير المالية المحددة عند الاقتضاء من الوصول إلى المعلومات حول المستفيد الحقيقي للأشخاص المعنويين و الترتيبات القانونية. يأتي هذا تنفيذًا للقانون رقم (1) لسنة 2020 الذي يتعلق بالسجل الاقتصادي الموحد، والذي يهدف إلى وضع سجل مركزي لتجميع المعلومات الأساسية والبيانات والوثائق الخاصة بالمنشآت الاقتصادية و الترتيبات القانونية و المنظمات غير الهادفة للربح و المهن الحرة، و المعلومات المطلوبة و البيانات و الوثائق المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين، وذلك لحفظها وإتاحتها للجمهور و الجهات المعنية بحسب ما ينص عليه القانون.

بدأ الفريق المكلف بمتابعة أحكام قانون السجل الاقتصادي الموحد عمله في عام 2021، حيث ركز على مراجعة تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الصادر في 31 ديسمبر 2020، والذي يتناول «تقييم مخاطر التمويل غير المشروع للأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية». وقد تم التركيز بشكل خاص على توصيات اللجنة المتعلقة بعملية جمع المعلومات حول المستفيد الحقيقي، تحديداً من الشركات التجارية المقيدة في السجل التجاري، والتي تم جمعها بالكامل.

وفي سياق الجهود لإنشاء السجل الاقتصادي الموحد و تفعيله، تم إنشاء قسم مختص بالسجل الاقتصادي الموحد ضمن إدارة التسجيل و التراخيص التجارية بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (64) لسنة 2024 بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة التجارة و الصناعة و تعيين اختصاصاتها و ذلك باتخاذ الخطوات التالية:

استكمال تركيز قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد من خلال:

- الربط الإلكتروني المباشر بين السجل التجاري و السجل الاقتصادي الموحد بما سمح بترحيل كافة المعلومات الأساسية و المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين من الشركات التجارية من السجل التجاري إلى السجل الاقتصادي الموحد، مع العلم أن الشركات التجارية تمثل حوالي 90 بالمائة من الكيانات القانونية المنشأة بدولة قطر و المشمولة بالسجل الاقتصادي الموحد، كما تمت إحالة جميع المعلومات المتاحة بقاعدة بيانات الرخص التجارية إلى السجل الاقتصادي الموحد بما يسمح بتجميع المعلومات الأساسية عن مختلف المنشآت الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات الفردية و المهن الحرة العاملين في الدولة
- كما تم تحقيق الربط الإلكتروني المباشر بين وزارة التجارة و الصناعة و مركز قطر للمال بما يسمح بإحالة جميع المعلومات الأساسية و المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين من الكيانات المسجلة بمركز قطر للمال و أي تحديث يطرأ عليها بشكل فوري إلى قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد. و جاري العمل على استكمال الربط مع باقي الجهات الوطنية و هي هيئة تنظيم الأعمال الخيرية و الإدارة العامة للأوقاف و هيئة المناطق الحرة و واحة قطر للعلوم و التكنولوجيا و باقي الجهات المختصة بتسجيل المنظمات غير الهادفة للربح.
- تحديث المعلومات الأساسية و المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين بشكل دوري في قواعد بيانات السجل الاقتصادي الموحد، مع الحرص على المتابعة المستمرة مع الجهات المختصة

للتحقق من كونها دقيقة ومحدثة واستكمال جمع المعلومات بشكل شامل، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات حول المستفيد الحقيقي.

- التواصل والتنسيق مع الجهات المختصة بشأن هيكل البيانات عبر وضع قوالب للمعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين، وتم عكسها على قواعد بيانات السجل الاقتصادي الموحد بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات بوزارة التجارة والصناعة.
- تم توجيه طلب إلى الجهات المختصة بتريخيص أو تسجيل كيان قانوني، لتعيين ضباط اتصال فنيين بنظم المعلومات بهدف تسهيل التنسيق والربط الإلكتروني الفوري، ومتابعة كل ما يتعلق بإجراء تحديثات على البنية التحتية بين منصة السجل الاقتصادي الموحد والمنصات الأخرى التابعة للجهات المختصة. وقد تم التنسيق مع جهة مركز قطر للمال، والإدارة العامة للأوقاف، وهيئة المناطق الحرة، وهيئة تنظيم الأعمال الخيرية لتعيين المختصين بنظم المعلومات كنقاط اتصال لتحقيق هذا الهدف.
- تتم مراجعة المعلومات المستلمة من الجهات المختصة، والتحقق من توفر اتصال مباشر بين قواعد البيانات، مما يمكّن من ترحيل كافة التحديثات في بيانات الكيانات القانونية المقيدة في سجل كل جهة مختصة، وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القسم آلية لتوجيه بريد إلكتروني بشكل دوري لتذكير الجهات المختصة بتقديم أي تحديثات تطراً خلال العام على المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي، بهدف مراجعة وتحديث قواعد البيانات للسجل الاقتصادي الموحد بشكل مستمر ومنتظم.
- إجراء تحسينات على صفحة البحث في قواعد بيانات السجل الاقتصادي الموحد، مع التأكد من إتاحتها لجهات إنفاذ القانون للوصول إلى المعلومات الأساسية والمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين بشكل مباشر، دون وجود عقبات أو انقطاع في الخدمة.

الرقابة على دقة وكفاية وتحديث المعلومات:

- تعتمد الوزارة في إطار مهامها الرقابية على صحة وكفاية وتحديث المعلومات عن المستفيد الحقيقي على المنهج القائم على المخاطر من خلال التركيز على الشركات التجارية عالية المخاطر واستهدافها في أعمال الرقابة.
- وعلى هذا الأساس، تستخدم الوزارة نظام الفحص الآلي للأسماء (ساس) والذي يتضمن أيضاً آلية لتصنيف أو قياس المخاطر المتصلة بالشركات التجارية استناداً إلى جملة من المعايير أو المؤشرات مثل الروابط بدول وأقاليم عالية المخاطر وجنسية الشركاء والشركات ذات الهياكل التنظيمية المعقدة وموضوع الأنشطة واختلاف المستفيد الحقيقي عن الشركاء أو المخولين بالتوقيع..
- إضافة إلى نظام ساس، فإن تطبيق المنهج القائم على المخاطر على الشركات الخاضعة للرقابة قد تم من خلال استعمال جملة من المعايير والعناصر من أهمها هياكل الملكية المعقدة وهياكل الملكية التي تضم أشخاصاً سياسيين ممثلي المخاطر أو التي تتميز بروابط مع دول عالية المخاطر أو الشركات التي تنشط في قطاعات تقوم على الاستعمال المكثف للنقد أو الشركات التي لها سوابق في عدم الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الشركات التجارية، مع الإشارة إلى أن عناصر المخاطر المذكورة هي مستمدة من تقرير تقييم مخاطر الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية بدولة قطر (مثال : عناصر الخطر المتصلة بهياكل الملكية المعقدة وعناصر

الخطر المتصلة بالشركات التي تنشط في تجارة البضائع عالية القيمة).

- إلى جانب نظام ساس والعناصر المذكورة بالنقطة السابقة، تم تخصيص نسبة 20 % من الشركات التجارية التي يتم إخضاعها للرقابة بشكل عشوائي Randomly.
- انطلاقاً من منهجية تصنيف المخاطر المشار إليها، وضعت الوزارة قائمة اسمية في الشركات عالية المخاطر المقيدة بالسجل التجاري والتي هي موضوع خطة الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني لسنة 2023.

- تمارس الوزارة الرقابة من خلال استعمال جملة من الأدوات أو الآليات المتمثلة في الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية وطلب معلومات أو وثائق والاجتماعات وتقديم تقارير. وقد أعدت إدارة التسجيل والتراخيص التجارية خلال سنة 2023 تصور أولي لوثيقة مرجعية مفصلة حول الرقابة والإنفاذ بخصوص المتطلبات المتصلة بالمستفيد الحقيقي على معنى القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد تتضمن مختلف الجوانب والمسائل المتصلة بممارسة الرقابة والإنفاذ إضافة إلى نماذج تقارير يتم تحريرها في نطاق ممارسة أعمال الرقابة وهي حالياً في طور الاعتماد من قبل إدارة التسجيل والتراخيص التجارية، ويتضمن الإطار الاشراف والرقابة المحاور التالية:

- الخلفية العامة والسياق: أبرز أوجه إساءة استعمال الأشخاص المعنوية لغايات غير مشروعة وتطور المعايير الدولية والإطار التشريعي بدولة قطر في صلة بشفافية الكيانات القانونية، أبرز استنتاجات تقارير التقييم المتبادل خلال الجولة الرابعة في مجال الشفافية والمستفيد الحقيقي، خصائص ومزايا السجل الموحد أو المركزي للمستفيدين الحقيقيين.
- مسرد المصطلحات المستعملة.
- الجوانب المؤسسية: الجهة الادارية صاحبة الاختصاص في مجال الرقابة على دقة وتحديث وكفاية المعلومات عن المستفيد الحقيقي.
- خضوع الرقابة على استيفاء متطلبات الشفافية والمستفيد الحقيقي للمنهج القائم على المخاطر: أبرز استنتاجات تقارير تقييم مخاطر إساءة استعمال الأشخاص المعنوية لأغراض غسل الأموال وتمويل الارهاب بدولة قطر ومنهجية تحديد الكيانات موضوع الرقابة.
- اعتماد المنهج متعدد الجوانب أو المصادر على مستوى الرقابة على الامتثال لمتطلبات الشفافية والمستفيد الحقيقي: المنهج المتعدّد الجوانب على مستوى المعايير الدوليّة وأبرز مصادر المعلومات المتاحة لغايات ممارسة الرقابة على صحّة وكفاية وتحديث المعلومات عن المستفيد الحقيقيّ.
- أهداف وغايات الرقابة: التحقّق من أنّ المعلومات عن المستفيد الحقيقيّ كافية ودقيقة ومحدّثة.
- موضوع الرقابة: التحقّق من حسن تطبيق منهجية ومعايير تحديد المستفيد الحقيقي.
- أدوات الرقابة المتاحة: الرقابة المكتبية، التفتيش، الاجتماعات، طلب معلومات أو وثائق، تقديم تقارير.
- إنفاذ المتطلبات المتصلة بالمستفيد الحقيقي: التدابير التصحيحية والجزاءات.

• اعتماد نماذج وإخطارات يتم اعتمادها في إطار أعمال الرقابة والإنفاذ على الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، وتشمل:

- نموذج تقرير عن نتائج الرقابة المكتبية.
- نموذج تقرير عن نتائج الرقابة الميدانية.
- إخطار بمخالفة تعليمات معيئة بشأن الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.
- صيغة توجيه إنذار للشركة حول الملاحظات بشأن الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.
- صيغة القرار الإداري بسبب عدم الامثال للالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.

• إعداد خطة الرقابة والتفتيش على الامتثال لمتطلبات الشفافية والمستفيد الحقيقي لسنة 2023، و التي تتضمن استعراضاً لأهداف الرقابة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها ومنهجية اختيار الكيانات التي سيتم إخضاعها للرقابة وفقاً للمنهج القائم على المخاطر والأدوات والآليات التي يتم استخدامها في إطار الوظيفة الرقابية ومراحل تنفيذ الخطة وتقييم ومتابعة أعمال الرقابة والتفتيش.

• تم تخصيص 22 موظفاً لأعمال الرقابة موزعين بين 11 للرقابة المكتبية ومثلهم للرقابة الميدانية أو التفتيش وسوف تتم مراجعة هذا العدد في المستقبل بصفة دورية على ضوء حاجيات ومتطلبات الرقابة وضرورة تغطية أكبر عدد ممكن من الشركات التجارية خاصة منها عالية المخاطر

• هناك فئة من الشركات التجارية التي لم تقم بالتصريح بالمستفيد الحقيقي في سياق تجديد السجل التجاري، وقد تم اتخاذ الإجراء المتمثل في محو القيد بالسجل التجاري بالنسبة لهذه الشركات خلال عام 2023. ويبلغ عددها 1,296 شركة تجارية.

• تم توجيه مراسلات للشركات التجارية عالية المخاطر (التي تم تحديدها بالاعتماد على نظام ساس) والتي لم تقدم سجل المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي، وسيتم استكمال إجراءات الرقابة المكتبية والميدانية بشأن هذه الشركات للتحقق من امتثالها للالتزامات المذكورة.

• فيما يخص الرقابة على المعلومات الأساسية، قامت الوزارة بإجراء حملات تفتيش ميدانية دورية على الشركات التجارية للتأكد من صحة المعلومات الأساسية، وخلال 2023 تم تسليط العقوبات التالية للمخالفات التي تم تحديدها:

العدد	الجزاء
4271	محضر ضبط
504	إلغاء الرخصة

التدريب والتطوير:

بعد تشكيل فريق ضباط الاتصال مع كافة الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص، والذي اكتمل تعيينهم بحلول 2022، وحرصاً على توضيح معايير تحديد المستفيد الحقيقي وفقاً لطبيعة كل كيان مسجل في الدولة، وتزامناً مع بداية جمع المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيدين الحقيقيين من كافة الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص من أجل انشاء قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد، فقد حرصت وزارة التجارة بالتعاون مع هيئة مركز قطر للمال على تقديم ورش تدريبية للجهات المختصة بالتسجيل أو الترخيص، وذلك بعنوان «متطلبات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي في مركز قطر للمال» بهدف التوعية حول مفهوم المستفيد الحقيقي، تمهيداً لقيام كل جهة مختصة بممارسة الرقابة على الكيانات التي تتولى قيدها أو تسجيلها، بغرض التحقق من أن المعلومات عن المستفيد الحقيقي المصرح بها دقيقة وواقعية ومحدثة.

وفي سبيل توعية الشركات التجارية بالتزاماتها المتصلة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسهيل الامتثال للالتزامات المذكورة وخاصة تلك المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، قامت وزارة التجارة والصناعة بإعداد دليل امتثال الشركات التجارية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نسختين بالعربية والإنجليزية، وهو ما سينعكس إيجاباً على صحة ودقة المعلومات عن المستفيد الحقيقي التي تجمعها الكيانات القانونية نفسها.

ويتضمن هذا الدليل توضيحات هامة موجهة للشركات التجارية من حيث ضرورة مسك سجل المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي (سجل متعلق بالملكية المستفيدة) وسجل الشركاء (سجل متعلق بالملكية القانونية) بوصفهما من السجلات الإلزامية التي يتعين على الشركات التجارية مسكها، وكيفية مسك هذه السجلات (مسك ورقي ومسك إلكتروني وفي مكان آمن بما يحفظ سريتها). كما تضمن هذا الدليل الإرشادي قواعد تفصيلية بخصوص واجب تعيين شخص طبيعي مسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية يكون مقيماً بدولة قطر مع استمارة تعيين المسؤول المذكور بما من شأنه أن يساعد الشركات التجارية على استيفاء هذا المتطلب. مع الإشارة أن الشخص الذي يتم تعيينه كمسؤول عن توفير السجلات الإلزامية (بما في ذلك سجل الشركاء وسجل المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي) يمكن أن يكون مصدرأ هاماً ومفيداً للمعلومات التي يتم على ضوءها التحقق من صحة ودقة وكفاية التصاريح بالمستفيد الحقيقي التي يتم تقديمها من طرف الشركات التجارية (وهو ما يمثل جوهر العملية الرقابية). حيث أن الشخص المسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية يمكن أن يتم الرجوع إليه من طرف الجهة الرقابية (إدارة التسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة) للحصول على بيانات ووثائق ومستندات تسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تم تقديمها في التصريح بالمستفيد الحقيقي هي دقيقة وواقعية ومحدثة.

دليل امتثال الشركات التجارية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2023



كما أعدت الوزارة مطوية مبسطة لتوعية الشركات التجارية بالتزاماتها المتعلقة بالمستفيد الحقيقي بالإضافة إلى فيديو توضيحي حول مفهوم المستفيد الحقيقي وطرق تحديده تم نشره على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة عبر الرابط التالي https://youtu.be/_jzR_CqM_1w?si=AdqYqGlsAxZ5Qvqc ونظمت الوزارة يومي 17 و18 سبتمبر 2023 دورة تدريبية بمساعدة أكاديمية قطر للمال والأعمال لفائدة موظفي إدارة التسجيل والتراخيص التجارية و عدد من موظفي قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول السجل الاقتصادي الموحد وكيفية التحقق من صحة وكفاية وتحديث المعلومات عن المستفيد الحقيقي، وتم تكليف فريق من الموظفين بالرقابة على التزامات الشركات التجارية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم إدراج التحقق من الالتزامات المتصلة بالمستفيد الحقيقي كجزء من أعمال الرقابة التي يقوم بها موظفو الإدارة على الشركات التجارية.

كما قامت الوزارة بإعداد وتقديم دورة تدريبية للموظفين بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية بشأن الرقابة على دقة وكفاية وتحديث المعلومات عن المستفيد الحقيقي والإنفاذ، تضمنت إعداد وثيقة مفصلة مستوحاة من أحدث التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة مثل الفاتف ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وشبكة العدالة الضريبية ومبادرة الملكية المفتوحة.

التعاون والتنسيق مع السلطات المختصة بدولة قطر:

يعتبر السجل الاقتصادي الموحد والنفاز إلى المعلومات الأساسية والمعلومات عن المستفيد الحقيقي، شأناً يهم كامل دولة قطر. من هذا المنطلق سجلت وزارة التجارة والصناعة عديد الأعمال والاجراءات التي تندرج في إطار التعاون والتنسيق مع بقية السلطات المختصة بالدولة، ومن أهمها:

- عقد جلسات عمل مع ممثلين عن الهيئة العامة للضرائب بغرض التنسيق والتعاون بشأن تركيز السجل الاقتصادي الموحد وتسهيل النفاذ إليه من طرف الهيئة المذكورة، بحكم خضوع هذه الأخيرة لالتزامات دولية من حيث الحصول وتبادل المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين،
- إبداء الرأي بشأن استفسارات النيابة العامة بمناسبة التحقيق في قضية جنائية شملت صناديق استثمارية تم إنشاؤها بالخارج،
- إعداد استبيان بشأن الرقم الاقتصادي الموحد تمهيدا لإرساله إلى الجهات الحكومية المختصة بقيد الكيانات القانونية، قصد تلقي ملاحظاتها بشأن الرقم (المعرّف) الذي تعتمده حالياً، ومقترحاتها بشأن الرقم الاقتصادي الموحد،
- دراسة الأجوبة التي قدمتها الجهات المختصة التي تم توجيه الاستبيان لها، وإعداد جدول تألوفي حول هذه الردود.
- التنسيق مع مختلف الجهات وخاصة مصرف قطر المركزي لوضع آلية عن طريق حلول تكنولوجية لمقارنة المعلومات حول المستفيد الحقيقي التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والمعلومات التي تحتفظ بها الوزارة في السجل الاقتصادي الموحد خاصة مع وجود نفس النظام التكنولوجي (نظام ساس).

Detailed information of changing business activity of subdivisions of main company



The given analytical report allows to estimate to the full a current situation both in all company, and in its divisions separately. It will allow to predict more precisely immediate prospects of development of the company at the account of preservation of positive dynamics of growth.

As a result of investigation of period to do next: raise a break-even sales level, increase incomes of direct sales, reduce costs to transportation, strengthen sale divisions, carry out personnel training.



المحور الرابع:
تطوير النظم المعلوماتية
والاحصائيات

تطوير نظام الفحص الإلكتروني (SAS):

تم اعتماد نظام الفحص الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة والصناعة (SAS) في سنة 2020، وقد تم في سنة 2023 العمل على تحديث شامل لهذا البرنامج ذلك أنه لن يشمل مسائل الفحص الإلكتروني فحسب، بل أنه سيقوم أيضا بالتصنيف المؤسسي لمخاطر الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الوزارة. وعليه، تم ربط البرنامج مع فرق العمل الموجودة بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتضمين نتائج أعمال الرقابة المكتبية والميدانية به، وسيتم أيضا ربط النظام مع الجهات الخاضعة للرقابة.

وبغرض ادخال التحديثات المذكورة على النظام، تولى القسم إتمام الأعمال التالية خلال سنة 2023:

- تم وضع اوزان لقياس المخاطر لكل سؤال من أسئلة استبيان التقييم الذاتي.
- تم وضع أوزان لقياس المخاطر الكامنة بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الخاضعة من خلال اعداد 3 استبيانات جديدة لتقييم المخاطر الكامنة لقطاع الذهب وامدقي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات ووضع الازان لها.
- تم انشاء 50 سؤال خاص لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لبرنامج للتفتيش الميداني.
- تم وضع اوزان لقياس المخاطر لأسئلة التفتيش الميداني.
- تم ربط الأوزان لقياس المخاطر الخاصة بأسئلة التفتيش واسئلة استبيان التقييم الذاتي وأسئلة استبيانات المخاطر الكامنة.
- يعمل فريق عمل النظم المعلوماتية والإحصائيات على انشاء حسابات تجريبية للموظفين للتجربة والتدريب على البرنامج.
- يعمل الفريق المختص لربط الأسئلة الخاصة في برنامج (SAS) لتغذية برنامج قنص الخاص باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الصفحة الخاصة بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على موقع وزارة التجارة والصناعة:

ما زال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يواصل تقدمه في تحديث صفحة القسم على موقع الوزارة بشكل مستمر، وذلك وفقاً لمستجدات العمل حسب ما تصدره الوزارة أو الجهات ذات العلاقة، فكانت التحديثات خلال العام 2023 جارية على كل من:

- **القسم الخاص بالإطار القانوني الدولي والوطني:** تم إدراج كافة التحديثات على المعايير الدولية و خاصة توصيات مجموعة العمل المالي بالإضافة الى القوانين والقرارات والتعميمات الصادرة خلال سنة 2023.
- **القسم الخاص بالجزاء المالية المستهدفة:** تم نشر الدليل الإرشادي الجديد الخاص حول مكافحة تمويل انتشار التسليح الصادر في أكتوبر 2023 هذا بالإضافة الى ادخال التحديثات المرتبطة بقوائم العقوبات والقوائم الاممية، حيث حرص القسم على متابعة تحديث عناصر الصفحة بشكل مستمر، وفقاً لأي تحديث في البيانات المذكورة أعلاه.
- **الدول عالية المخاطر:** تم نشر التعميم رقم (3) لسنة 2023 بشأن قائمة الدول ذات الإجراءات الضعيفة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة الى التحديث المستمر على قائمة الدول عالية المخاطر التي تدعو مجموعة العمل المالي الى اتخاذ إجراءات بشأنها وقائمة الدول الخاضعة لرقابة مكثفة.
- **القسم الخاص بالأدلة الاسترشادية والنماذج المفيدة:** حرص القسم على استحداث ايقونة جديدة بصفحة قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم تخصيصها للنماذج المفيدة للجهات الخاضعة بالإضافة الى الأدلة الإرشادية. وقد تم بالعنوان المذكور نشر عدة نماذج تساعد الجهات الخاضعة على تنفيذ التزاماتها ومنها خاصة استمارة تعيين مسؤول التزام ونائبه واستمارة تعيين المسؤول عن توفير معلومات السجلات الإلزامية ونموذج الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للأعمال والمهين غير المالية المحددة و استبيان التقييم الذاتي للجهات الخاضعة.
- كما تم نشر الأدلة الجديدة الصادرة عن القسم خلال سنة 2023 وهي:
 - دليل امتثال الشركات التجارية لمتطلبات تحقيق غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2023.
 - الدليل الإرشادي حول مكافحة تمويل انتشار التسليح لمدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الإستثمارية والشركات لسنة 2023



المقترحات والتوصيات



في ظل الحرص على تنفيذ كافة بنود خطة عمل وزارة التجارة والصناعة التي صادقت عليها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن التحسن والارتقاء بأداء الوزارة في مجال مكافحة التمويل غير المشروع وتحقيق الشفافية ومساندة الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقتضي مزيد الدعم والتطوير من خلال ما يلي:

- دعم قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بعهدته بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2024 للقيام بتحديث التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بالاعتماد خاصة على نتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر.
- توظيف خبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قصد الاستفادة من تكوينهم ومعارفهم في تحسين أداء الوزارة خاصة فيما يتعلق بتقييم وتحليل المخاطر.
- توظيف خبير فني بنظم المعلومات للعمل مع قسم السجل الاقتصادي الموحد قصد المساعدة في تحسين أداء السجل الاقتصادي الموحد.
- استمرارية تطوير وتدريب الكوادر القطرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال وضع برنامج تدريبي فعال لتعزيز مهاراتهم في هذا المجال.

- استمرار تقييم التزام الأعمال والمهين غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال القيام بعمليات تفتيش دورية ومواضعية وفجائية.
- التثقيف من تنظيم ورش توعوية منتظمة للجهات الخاضعة للرقابة لاستعراض المسائل المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة ومناقشة القضايا موضع الاهتمام.
- القيام بتبادل الخبرات مع وزارات نظيرة موجودة بدول مشهود لها بتحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قصد الاستفادة من هذه التجارب الناجحة.
- التطبيق الكامل لنظام (قناص)، كمنصة لتوفير البيانات الإحصائية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاستعانة بالطرق والحلول التكنولوجية التي تساهم في تعزيز القدرة على تحليل البيانات ومكافحة التمويل غير المشروع.



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar